جعل اسما للحفظ النفس ثم ايضا في العقبى وقال الخزاعي عما يخاف ضره وكماله الحفظ
عما يشغل عن الله تعالى وهو المراد ويطلق على الطاعة مجازا وهو اسم فاعل من قولهم
وقاه فاتقى والوقاية فرط الصيانة قال في الصحاح اتقى اصله اوتقى قلبت الواو
يا لانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي
نفسه عما يضره في الاخرة وله ثلاث مراتب الادنى التوقي عن العذاب المخلد
بالتبرء عن الشرك وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب
عن كل ما يوثم من فعل او ترك حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف بالتقوى
في الشرع وهو المعنى بقوله ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا والثالثة التنزه
عما يشغل سره عن الحق ويتبتل اليه بشراشره وهو التقى الحقيقي المطلوب
بقوله اتقوا الله حق تقاته قوله وقابد المحجلين اي دليلهم والغر جمع اغر
من الغرة وهي لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم واول كل شيء وخياره
والمحجل من التحجيل وهو بياض في قوايم الفرس والمراد المتصفين ببياض مواضع
الوضو من الوجوه والايدي والارجل ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
ان امتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من اثار الوضو فمن استطاع منكم
ان يطيل غرته فليفعل وتخصيص دلالته بالمذكورين لانهم المنتفعون
بدلالته وان كانت دلالته عامة او لشرفهم وكونهم اول من يقتدى بهم
قوله وعلى اله اعاد كلمة على رد اعلى الشيعة ان جمع الال مع النبي في الصلاة
بكلمة على لا يجوز وجب ترك الفصل بينه وبين اله ويقولون في ذلك حرمنا
اله صلى الله عليه وسلم اقاربه المومنون من بني هاشم وبني المطلب وفي التعبير
بالمومنين وبني تغليب فالمراد بهم ما يشمل المومنات من بنات هاشم والمطلب
كما قاله بعض مشايخنا وقيل اله امته اي امة الاجابة قال الازهري وهو
اقربها للصواب واختاره النووي لكن قيد رجمع بالاتقيا منهم ويويده قوله
تعالى ان اولياوه الا المتقون قيل فيحمل كلام من اطلق عليه وقيل يبقى على
اطلاقه بان يراد بالصلاة الرحمة المطلقة وجمع بينها بعض المشايخ بان له
استعمالين خاصا وهو الاول وعاما وهو الثاني فالاول من جهة النسب

بل بكل واحد من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير
اذا كان معاده مذكرا وخبره مونثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر
ههنا مذكر وان كان المعاد مونثا فكان تذكير الضمير احسن قيل الخبر محذوف
والتقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف او هي صادقة على الاسم والفعل
والحرف فان قيل قد قال الامام فخر الدين في شرح المفصل قلت لو كانت الكلمة
جنسا لهذه الثلاثة لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي
على ما تقرر في العلوم العقلية وستعرف ان امتياز الحرف عن الاسم والفعل
بقيد عدمي والاسم عن الفعل بقيد عدمي واذا كان كذلك لم تكن الكلمة جنسا
لهذه الثلاثة اللهم الا ان اعين بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة
في بعيد يستقيم قوله فهو من سبيل الجواب غيرما اشار اليه قلت نعم
لان الاعدام المخصوصة يجوز ان تكون فصولا ولان هذه الحقايق اعتباريه
قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة واذا زيد على لفظة تا
التانيث نقص معناه لاحظا انه يفيد اعتبارا مرين فيه مفهوم اسم الجنس الجمعي
احدهما كالته على جماعة اي جمع لان الجماعة اقلها اثنان والمراد انه يدل
على ذلك استعمالا لا وضعا لان كل اسم جنس بالنظر الى وضعه لا دلالة له على
ذلك ولم يخصص به بل يطلق على الواحد والاكثر اذا اريد التعيين على الوحدة
زيد فيه التا والثاني نقص معناه اي زوال دلالته على الجمع بالزيادة المذكورة
وحينيذ فيخرج مثل لغظ لانه وان نقص معناه بزيادة التا حيث تتعين
الوحدة مع كونه قبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة بل على
الماهية لا بقيد وحدة او كثرة وبذلك يعلم رد ما يتوهم من كونه اسم جنس
جمعي اخذا من اطلاق انه يفرق بينه وبين واحده بالتا واعلم ان نقصان
معنى الكلم بان يصير دالا على الواحد فقط بزيادة التا ليس من معنى كونه جمعا
بل مبنيا عليه ولا فايدة لما اورد عليه كلام المصنف قوله وقد تبين بما ذكرناه
الى اخره يعني ان النسبة المذكورة بين الكلم والكلام انما تتبين من امور ثلاثة
ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام واما الثالث المتعلق بالمتكلم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)